

## احتياطي الكويت الأجنبي يواصل الارتفاع بنسبة 21 بالمئة خلال يونيو

13.114 مليار دينار، مقابل 10.772 مليار دينار في يونيو 2019، مع نمو شهري 1.86%. وإلى جانب ذلك فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى الصندوق بنسبة 51.81% إلى 214.2 مليون دينار، مقابل 141.1 مليون دينار في يونيو 2019، مع نموها شهرياً بـ 5.73%.

11.51 مليار دينار (37.74 مليار دولار) بنفس الشهر من 2019، وعلى أساس شهري، ارتفع الاحتياطي الأجنبي للكويت بنسبة 1.83%. علماً بأنه كان يبلغ 13.67 مليار دينار في مايو 2020. يشار إلى أن النمو السنوي للاحتياطي الأجنبي، دعم ارتفاع مجموع العملة والودائع بنسبة 21.74% إلى

للسهر الثالث على التوالي واصل الاحتياطي الأجنبي الرسمي لدولة الكويت ارتفاعه، مسجلاً نمو خلال يونيو السابق بنسبة 20.99% على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وسجلت الأصول الاحتياطية للكويت بنهاية يونيو السابق 13.92 مليار دينار (45.65 مليار دولار)، مقابل

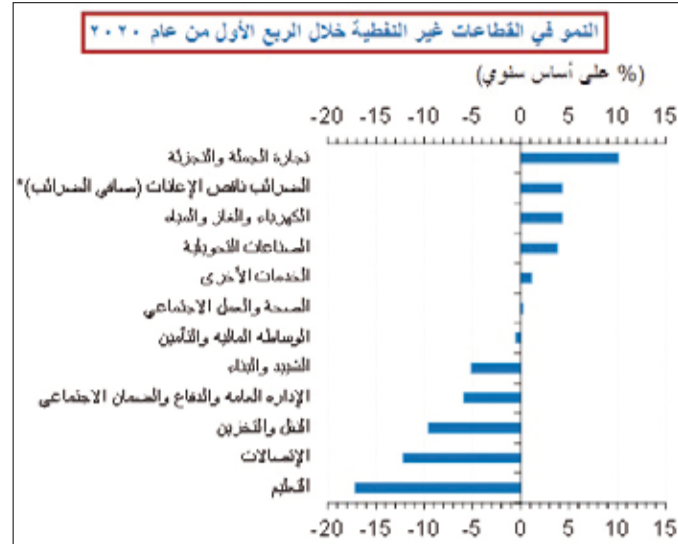
## أسهم البنوك تصعد بمؤشرات البورصة وسط تحسن ملموس بسيولة السوق



الدرجة عن بياناتها المالية. في المقابل، تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى بتصدرها التامين بانخفاض نسبته 1.64%. يليه الصناعة بواقع 0.32%. ثم المواد الأساسية بنحو 0.13%. وأخيراً النفط والغاز بتراجع طفيف قدره 0.03%. وجاء سهم «ثريا» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو كبير نسبته 65.06%. بينما تصدر سهم «أسمنت الفجيرة» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 8.81%. وحقق سهم «بيتك» أنشطة سيولة بالبورصة بقيمة 4.96 مليون دينار مرتفعاً 0.51%. فيما تصدر سهم «بترو جلف» نشاط الكميّات بتداول 53.3 مليون سهم مرتفعاً 3.63%.

ارتفعت بورصة الكويت في ختام جلسة أمس الإثنين، حيث صعد مؤشرها العام 0.48%. وارتفع السوق الأول 0.64%. وسجل المؤشر الرئيسي نموًا بنسبة 0.06%. بينما كان «رئيسي 50» المتراجع الوحيد بنحو طفيف نسبته 0.02%. وزادت سيولة البورصة بنسبة 65% لتصل إلى 29.14 مليون دينار مقابل 17.66 مليون دينار بالأمس، فيما تراجعت أحجام التداول بنسبة طفيفة بلغت 0.7% لتصل إلى 195.06 مليون سهم مقابل 196.43 مليون سهم بجلسة الأحد. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً بصدارة السلع الاستهلاكية بنحو 3.33%. وصعدت الاتصالات بواقع 0.67%. كما ارتفع مؤشر قطاع البنوك 0.65% بدفع من توالي إعلانات البنوك

## توقعات بمزيد من التراجع للاقتصاد الكويتي بالربع الثاني من 2020



الكويتي منذ الربع الأول من عام 2019. وكان الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكاساً لتراجع نشاط القطاع غير النفطي (-3.5%) على أساس سنوي، -5.4% على أساس ربع سنوي. وفي المقابل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي (1.2%) على أساس سنوي، +0.1% على أساس ربع سنوي، وبلغت مساهمتهما النسبية للنمو الإجمالي 1.6% و-0.6%، على التوالي. بلغ المعدل السنوي لتنامي النشاط غير النفطي أشد مستوياته على مدار ثمان فترات ربع سنوية من البيانات المنشورة. وعلى الأرجح، بدأ النشاط التجاري في التراجع خلال شهر مارس بعد صدور أوامر للموظفين للبقاء في منازلهم وقيام الحكومة بفرض إجراءات حظر التجول الجزئي في إطار جهودها لاحتواء تفشي فيروس كورونا في الكويت. وسجلت العديد من القطاعات الفرعية تراجعاً في معدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الإدارة العامة والدفاع (-5.9% على أساس

توقع بنك الكويت الوطني في تقرير حديث، أن يشهد الاقتصاد الكويتي مزيداً من التراجع في الربع الثاني من عام 2020 بعد فرض إجراءات الحظر الشامل والجزئي على مدار شهري أبريل ومايو بسبب تفشي وباء كورونا. وقال بنك الكويت الوطني في التقرير الصادر أمس الإثنين، إنه في الأمد القريب فمن شبه المؤكد أن ينخفض النمو غير النفطي في الكويت بشكل ملحوظ بالربع الثاني من عام 2020 نظراً لتأثره بإجراءات الحظر الشامل والذي تم فرضه في شهر مايو ولم يتم تخفيفه إلا في شهر يونيو نظراً لارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا. وبالنظر إلى التأثيرات الاقتصادية التي شهدتها بعض الاقتصادات المتقدمة، والتي أعلنت بياناتها الاقتصادية عن فترة الربع الثاني، توقع «الكويت الوطني» أن يكون الانخفاض حاداً للغاية وأن يتخطى نسبة (-3.5%) المسجلة في الربع الأول. وطبقاً للتقرير، فهو الأمر المتوقع بالنظر إلى إغلاق أنشطة الأعمال إلى حد كبير، وبقاء الموظفين في منازلهم أو تسريحهم، واقتصار الاستهلاك

## أرباح شركات الصرافة الكويتية ترتفع 56 بالمئة في النصف الأول



العام السابق. وأشارت البيانات إلى أن المصروفات والإعفاء الأخرى للشركات انخفضت بنسبة 1.01% إلى 21.44 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ في السنة الأولى من 2019 نحو 21.66 مليون دينار. وبلغت لبيانات المركزي الكويتي، تراجع عدد شركات الصرافة يونيو إلى 38 شركة، مقارنة بـ 40 شركة في ختام الشهر المماثل 2019. ورغم تراجع عدد شركات الصرافة إلا أن أصولها ارتفعت بختام يونيو السابق بنسبة 17.59% عند 240.1 مليون دينار، مقارنة بـ 204.2 مليون دينار نهاية نفس الشهر من العام السابق. وينشط سوق الصرافة في الكويت ليخدم أكثر من 4 ملايين نسمة، منهم 70% وأقدين.

ارتفع صافي ربح شركات الصرافة في دولة الكويت خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 56.41% على أساس سنوي، وذلك حسب النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي اليوم الأحد. وسجل صافي ربح شركات الصرافة في السنة أشهر الأولى من العام الجاري 13.78 مليون دينار (45.19 مليون دولار)، مقابل 8.81 مليون دينار (28.89 مليون دولار) بنفس الفترة من 2019. ودعم النمو السنوي لأرباح شركات الصرافة ارتفاع إجمالي إيراداتها بالنصف الأول من 2020 بنسبة 15.59% عند 35.22 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ 30.47 مليون دينار في الفترة المماثلة من

## الرئيس التنفيذي لـ «الوطني»: الحديث عن توزيعات الأرباح «سابق لأوانه»

صدمة شديدة للاقتصادات العالمية، فيما كان تأثير الجائحة في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة نتيجة للتراجع الشديد الذي شهدته أسعار النفط وما لذلك من تأثير على النشاط الاقتصادي وعجز الميزانية. وأوضح أنه خلال النصف الأول من 2020، شهدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي ضعف في أوضاع المالية العامة مع توقعات بتسجيل عجز استثنائي كبير في ميزانيات عام 2020. وقال الصقر: «إن تطبيق إجراءات الحظر الشامل وتباطؤ النشاط الاقتصادي، خاصة خلال الربع الثاني من العام الحالي، كان لهم تأثيراً كبيراً على عملياتنا. حيث أدى انخفاض حجم المعاملات إلى تراجع الرسوم والعمولات، في حين أدى خفض سعر الخصم إلى وضع المزيد من الضغوط على هامش الفائدة». وتابع: «بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتراجع أسعار النفط وامتداد فترة الحظر قد أدت جميعها إلى زيادة مستويات عدم اليقين حول توقعات التدفقات النقدية للعديد من عملائنا بما أدى بدوره إلى رفع المخصصات..»

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام جاسم الصقر، إنه من السابق لأوانه الحديث عن توزيعات الأرباح السنوية لعام 2020 حيث ما تزال في منتصف العام إضافة إلى أن التوزيعات عادةً يتم بحال تعكس الربحية ورأس المال مع نهاية العام وذلك بعد تقييم وضع رأس المال الختامي واحتياجات رأس المال المستقبلية، مشيراً إلى أن أولويات البنك تتمثل في الحفاظ على مركز قوي لرأس المال وتوفير مصداق مالية بما يتسق مع التوجهات التي حرصنا على اتباعها على مر السنين.



عصام جاسم الصقر

وأوضح الصقر أن أعمال المجموعة تأثرت في معظم المناطق الجغرافية التي تعمل بها خاصة مع مواجهة بيئة تشغيلية شديدة الصعوبة عبر شبكة أعمالها، حيث حقق أرباحاً للربع الأول بواقع 77.7 مليون دينار ونحو 33.4 مليون دينار بالربع الثاني، ليصل إجمالي أرباح النصف الأول من 2020 حوالي 111.1 مليون دينار بتراجع 47% على أساس سنوي. وأشار إلى أن الاقتصاد الكويتي

وحسب بيان البنك، قال الصقر على هامش مؤتمر المحللين للنتائج النصف الأول من العام 2020، «إن الأشهر القليلة الماضية شهدت تحديات على كافة المستويات جراء تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، والتي اتخذت على إثرها الحكومات في أنحاء العالم تدابير صارمة في إطار مساعيها للسيطرة على تفشي الجائحة، إلا أن تلك التدابير انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي وكذلك الثقة في مناخ الأعمال على مستوى العالم». وتأثر الأعمال

## «الامتياز» تتحول إلى الخسارة بقيمة 14 مليون دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية تحول الشركة للخسارة في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من الماضي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية أمس الإثنين، بلغت خسائر الفترة 14 مليون دينار (45.91 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 22.97 مليون دينار (75.32 مليون دولار) للنصف الأول من عام 2019. وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الناتج خلال فترات المقارنة يعود إلى أصول المجموعة التي تأثرت بسبب انكشافها على القطاع العقاري مما أدى إلى خسائر غير مُحققة من التغير في القيمة للعقارات الاستثمارية. كما يعود تراجع الناتج أيضاً إلى انخفاض قيم بعض الأسهم المدرجة والتي نتجت عنها خسائر غير مُحققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر. وسجلت الشركة خسائر بقيمة 16.86 مليون دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بربح قدره 952

أظهرت البيانات المالية لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية تحول الشركة للخسارة في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من الماضي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية أمس الإثنين، بلغت خسائر الفترة 14 مليون دينار (45.91 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 22.97 مليون دينار (75.32 مليون دولار) للنصف الأول من عام 2019. وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الناتج خلال فترات المقارنة يعود إلى أصول المجموعة التي تأثرت بسبب انكشافها على القطاع العقاري مما أدى إلى خسائر غير مُحققة من التغير في القيمة للعقارات الاستثمارية. كما يعود تراجع الناتج أيضاً إلى انخفاض قيم بعض الأسهم المدرجة والتي نتجت عنها خسائر غير مُحققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر. وسجلت الشركة خسائر بقيمة 16.86 مليون دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بربح قدره 952

## سجلت 1.19 مليون دينار في النصف الأول أرباح «التجاري» تتراجع 87.8 بالمئة خلال 6 أشهر



العادلة يرجع بشكل أساسي إلى التأثير المجمع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وعوامل أخرى مرتبطة بأوضاع السوق. وبالنسبة للتأثير على الارصدة المدينة، أوضح البنك أن المجموعة قامت بتأجيل تحصيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك أقساط البطاقات الائتمانية المستحقة وذلك من 1 أبريل 2020 حتى 30 سبتمبر 2020، مع تمديد الأجل النهائي لاستحقاق القروض لفترة 6 أشهر. وبحسب البيان، فقد أسفر تأجيل الأقساط عن خسارة قدرها 13 مليون دينار نتيجة التعديلات والتغييرات التي طرأت على التدفقات النقدية التعاقدية الأصلية وتم الاعتراف بهذه الخسارة ضمن الأرباح المحفوظ بها. الجدير بالذكر أن البنك التجاري الكويتي لم يسجل أية أرباح بالعام الماضي، فيما تحول للخسارة بنهاية الربع الأخير من العام بقيمة 16.623 مليون دينار.

أظهرت البيانات المالية للبنك التجاري الكويتي تراجع أرباح البنك في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 87.8% على أساس سنوي. وبحسب نتائج البنك للبورصة الكويتية أمس الإثنين، بلغت أرباح الفترة 1.196 مليون دينار (3.92 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 9.809 مليون دينار (32.17 مليون دولار) للنصف الأول من عام 2019. وقال البنك في بيان للبورصة إن تراجع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات وصادفي الربح من التعاملات بالعملة الأجنبية والإيرادات التشغيلية الأخرى التي تم تعويضها جزئياً عن طريق انخفاض المصاريف التشغيلية وانخفاض مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى. وسجل البنك أرباحاً بقيمة 853 ألف دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بربح قدره 952

الف دينار لنفس الفترة من عام 2019، بتراجع نسبته 10.4%. وبلغت أرباح البنك في الربع الثاني من العام الجاري 343 ألف دينار، بتراجع نسبته 96.1% عن مثيلتها في الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة آنذاك 8.857 مليون دينار.